المنهج الحديثي لدى الحافظ الزَّيلعي
من خلال كتابه
نصب الراية في تخريج أحاديث
الهداية

إعداد

الدكتور / عامر حسن صبري

الأستاذ المساعد فى قسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

جامعة الأمارات العربية المتحدة

وبعـــد :

فإن أمتنا الإسلامية أعتنت بسنة رسول الله ﷺ — عناية فائقة ، فقدروها حق قدرها ورعوها حق رعايتها ، ولاغرو فى ذلك فإنها المصدر الثانى بعد كتاب الله العزيز ، ولأجل ذلك فقد زخرت المكتبة الإسلامية بآلاف الكتب الحديثية المنوعة ، والتى كان لها أبلغ الأثر وأحسنه فى المحافظة على السنة وتنقيتها ، ويحق لنا المسلمين أن نفخر بتلك الجهود الخيرة التى قام بها علماؤنا رحمهم الله تعالى .

وفى هذا يقول الأستاذ الدكتور مصطفى السباعى رحمه الله تعالى فى كتابه السنة ص ٩٠ — وهو يتكلم عن جهود المحدثين فى مجال الجمع والتمحيص : (لايستطيع من يدرس موقف العلماء — منذ عصر الصحابة إلى تم تدوين السنة — من الوضع والوضاعين ، وجهودهم فى سبيل السنة ، وتمييز صحيحها من فاسدها ، إلا أن يحكم بل الجهد الذى بذلوه فى ذلك لامزيد عليه ، وأن الطرق التى سلكوها هى أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص ، حتى لتستطيع أن تجزم بأن علماءنا رحمهم الله هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمى الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها ، وأن جهدهم فى ذلك جهد تفاخر به الأجيال ، وتتيه به الأمم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله واسع عليم) .

وكان للإمام الزيلعى دوره المميز فى خدمة السنة النبوية ورعايتها ، وإن كتابه (نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية) لينادى بأمامته ، ورسوخ قدمه فى علم الجرح والتعديل ، ولكن على الرغم من ذلك فأنه لم يحظ — على حد علمى — بدراسة عن منهجيته فى النقد ومنزلته فى علوم الحديث ، فأحببت أن أبرز هذا الجانب لدى هذا الإمام الجليل ، وذلك وفاء لجهوده ، وتقديراً لفضله ، واعترافا بحقه .

وقبل الشروع فى ذلك ، لابد أن نذكر نبذة عن هذا الإمام :

فهو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعى الحنفى الحافظ ، نشأ فى مصر ، وأخذ عن شيوخها كالشهاب أحمد بن محمد بن فتوح مسند الاسكندرية ، والشمس محمد بن أحمد بن عدلان (ت ٧٤٨) فقيه الشافعية ، والقاضى علاء الدين ابن التركمانى (ت ٧٥٠) ، والإمام فخر الدين عثمان بن على الزيلعى (ت ٧٤٣) شارح كنز الدقائق ، وسمع الحافظ أبا الحجاج المزى ، والإمام الذهبى ، وغيرهم من أعيان القرن الثامن ولازم مطالعة كتب الحديث ، إلى أن أصبح إماماً بارعا فى الفقه والأصول والحديث والنحو وغير ذلك ، وأثنى عليه بعض العلماء ، قال تقى الدين أبو بكر التميمى فى الطبقات السنية ٢٥٢/٤ : اشتغل ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشاف ، فاستوعب ذلك استيعابا بالغا ، ثم نقل عن ابن حجر أنه قال : ذكر لنا شيخنا العراقى أنه كان يرافقه فى مطالعة الكتب الحديثية ، فالعراقى لتخريج أحاديث الأحياء ، والأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى الأبواب ، والزيلعى لتخريج أحاديث الهداية والكشاف ، فكان كل منهما يعين الآخر ... إلخ .

توفى هذا الإمام سنة ٧٦٢ فى القاهرة .

أنظر مصادر ترجمته : الدرر الكامنة لابن حجر ٢ / ٣١٠ ، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكى ص ١٣٠ ، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٦٣ ، والطبقات السنية فى تراجم الحنفية ٢٥٢/٤

• • •

وكتابه نصب الراية خرج فيه أحاديث الهداية للإمام برهان الدين أبى الحسن على بن أبى بكر المرغينانى الحنفى (ت ٥٩٣) ، ويعد هذا الكتاب

شاهداً لإمامته فى الحديث وعلومه ، وقد أشاد به الحافظ ابن حجر وحسبك به ، فقال : جمع تخريج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار فى الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد فى كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو فى ذلك كثير الانصاف ، يحكى ما وجده من غير اعتراض ، ولا تعقب غالبا ، فكثر إقبال الطوائف عليه ... إلخ .

إن أهم مايتميز به هذا الكتاب أنه استوعب أحاديث وآثار الأحكام وبين طرقها وشواهدها ، مع نقده لكثير منها ، وكلامه فى جمهرة من الرواة جرحا وتعديلا ، وذكره لأقوال أئمة النقد فى ذلك ، هذا كله مع دقته وضبطه ونسبة كل ما نقله من نصوص إلى أصحابها ، بالإضافة إلى الانصاف وعدم التعصب ، وقد نوه رحمه الله تعالى فى كتابه ٣٥٥/١ إلى أنه ينبغى لطالب العلم أن يتحلى بالانصاف والعدل وترك التعصب .

وقد اعتمد فى كتابه على أمهات كتب الحديث كالصحاح والمسانيد والسنن والمعاجم والمصنفات والأجزاء وكتب العلل والرجال ومصطلح الحديث ، وكتب البيهقى والخطيب البغدادى وابن عبد البر وغيرها ، وأهم مصادره من كتب المتأخرين : كتاب الوهم والإيهام لابن القطان ، وكتاب التحقيق لابن الجوزى ، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادى ، وكتاب الإمام فى شرح الإلمام لابن دقيق العيد ، وغير ذلك ، كما أنه اعتمد على كتب بعض شيوخه ، كالإمام المزى فى تحفة الأشراف ، وتهذيب الكمال ، الذهبى فى ميزان الاعتدال ومختصر المستدرك على الصحيحين ، وكالإمام ابن التركمانى فى مختصر سنن البيهقى ، كما أنه نقل نصا من الإمام ابن كثير فى تفسيره ، وهو من أقرانه ، وقد توفى بعده بعشر سنين ، مما يدل على تواضعه وانصافه .

• • •

وقد رتبت البحث على ثلاثة، ذكرت فى المبحث الأول أختياراته فى علوم الحديث ومصطلحه، وذكرت فى المبحث الثانى أقواله فى الرجال الذين ذكرهم فى نصب الراية، ورتبتهم على حروف المعجم، أما المبحث الثالث فقد ذكرت أسماء النقاد الذين استشهد بأقوالهم فى الجرح والتعديل، فقد تبين أن كلام الزيلعى فى الرجال مؤلف من قسمين: قسم تكلم فيهم جرحا وتعديلا من غير أن يعزو قوله فيهم الى أحد، وقسم نقل أقوال النقاد من المحدثين فى جرح الرواة وتعديلهم.

* * *

المبحث الأول

أختياراته فى علوم الحديث

المراد بعلوم الحديث: مجموعة القواعد التى يعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد، ويسمى هذا العلم أيضا (علم مصطلح الحديث) أو (أصول الحديث) أو (علم الحديث دراية)، وبدأ تدوين هذا العلم منذ القرن الثانى، وكان قبل ذلك محفوظا فى الصدور، وكانت هذه هى المرحلة الأولى فى تصنيف هذا العلم، ثم جاءت المرحلة الثانية وهى مرحلة تدوينه فى مصنفات مستقلة، وكانت البداية على يد القاضى أبى محمد الرامهرمزى (ت ٣٦٠) فى كتابه (المحدث الفاصل بين الراوى والواعى)، ثم تتابعت جهود المحدثين فى التأليف فى هذا العلم حتى جاء الإمام أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣)، فجمع كتابا سماه (علوم الحديث)، واشتهر بـ(مقدمة ابن الصلاح)، جمع فيه شتات هذا العلم من المؤلفات التى سبقته، وعلى رأسها كتب الخطيب البغدادى فى هذا الفن، فكان كتابه حافلا غزير الفوائد حسن العرض مستوعبا لأنواع علوم الحديث، فأقبل عليه العلماء شرحا واختصارا ونظما واستدراكا.

وقد استفاد الزيلعى من كتاب ابن الصلاح وتابعه فى كثير من اختياراته، كما أن للزيلعى آراء أخرى استقل بها وهى تدل على فهمه لهذا الفن ومعرفته الجيدة له واطلاعه على آراء العلماء السابقين له، وقد قمت بجمع آرائه فى نصب الراية مما له تعلق بعلوم الحديث، وفيما يلى عرض لها بأختصار:

مسألة رقم (١): ما أخرجه الشيخان فى الصحيحين يعد أعلى درجات الصحة:

قال فى ١/٤٢١: أعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان.

قلت: وهذا هو رأى ابن الصلاح فى المقدمة ص ٢٨، ووضح الحافظ ابن حجر معنى هذا اتفاق الشيخين، فقال فى النكت ١/٣٦٤: الحديث الذى يقال له (متفق عليه) هو ما اتفقا على تخريجه من حديث صحابى واحد، ثم أشار الى أن المتن الواحد إذا كان عند أحدهما من حديث صحابى غير الصحابى الذى أخرجه عنه الآخر مع اتفاق لفظ المتن أو معناه فإن الظاهر من تصرفات المحدثين أنهم لا يعدونه من المتفق عليه... إلخ.

مسألة رقم (٢): معنى قول المحدثين: على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما:

قال فى ١/٣٤٥ و ٤/٢٣: معنى قول المحدثين: على شرط البخارى ومسلم أو على شرط واحد منهما، وذكر أن الراوى الذى يقال له ذلك يشترط فيه أن يكون ممن خرجا له فى الأصول، وليس فى المتابعات.

وقد رد فى ١/٣٤٥ على الحاكم فى المستدرك عندما قال عن شريك النخعى: احتج به مسلم، فتعقبه: فيه نظر، فإنه روى له فى المتابعات لا فى الأصول.

كما أنه ذهب أيضا فى ١/٣٤١ إلى أنه لا يلزم من كون الراوى محتجا به فى الصحيح أنه إذا وجد فى أى حديث، كان ذلك الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما، ثم ذكر سببين فى ذلك، وهذا القول أشار اليه ابن الصلاح

ص ١٧ ، وتبعه على ذلك النووى وابن دقيق العيد وابن عبد الهادى والذهبى وغيرهم ، انظر : الصارم المنكى ص ٥٦٩ ، والموقظة ص ٧٩ ، وفتح المغيث ١/٥٦ .

مسألة رقم (٣): من مراتب التعديل أخراج الشيخان أو أحدهما عن الراوى فى الأصول :

قال فى ٤/٢٠٣ : كل من أخرج له الشيخان فهو ثقة ، ومن مراتب التعديل عنده أخراج صاحبى الصحيح أو أحدهما لذلك الراوى ، فقد قال عن حارث بن سويد وهو ثقة ثبت : أخرج له الشيخان ، ١/١٧٧ ، وقال فى راو آخر : اتفق عليه البخارى ومسلم ، ١/١٧٩ ، وقال فى أعين — وهو صدوق : روى له البخارى ١/٧٤ ، وقال فى إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وهو صدوق أيضا : انفرد به مسلم ٢/٤٧٣ ، وقال عن الحسن العرنى — وهو ثقة : احتج به مسلم واستشهد به البخارى ٣ / ٧٥ ، وكذا كان صنيعه لرواة آخرين ، أنظر : ٢ / ٧٣ ، ٣٦ ؛ و ٢٠٨ ، ٢ / ٣٣٣ ، ٤ / ١٨٢ و ٢٠٣ .

ومن مراتب الجرح عنده ، قوله : لم يحتج به الشيخان ، ١ / ١٦٥ ، أو أعرض عنه الشيخان عن حديثه أصلا ، ١/٢١ و ١٥٩ و ٣٠٨ .

قلت : وهذا الذى ذهب إليه أعتمده أئمة الحديث ، كابن الصلاح والنووى وابن دقيق العيد والذهبى وابن حجر وغيرهم ، انظر : المقدمة ص ٢٨ ، والموقظة ص ٨٠ ، وفتح المغيث ١ /٥٨ .

مسألة رقم (٤): الامام الحاكم متساهل فى التصحيح :

اشار الزيلعى إلى أن الحاكم متساهل فى التوثيق ، وأنه قد يصحح بعض الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، وإن تصحيح ابن خزيمة وابن حبان أرجح من تصحيح الحاكم ، انظر قوله فى ١/٣٤٤ ، و٣٥٢ ، و٣٦٠ .

وهذا ما أكده ابن الصلاح فى المقدمة ص ١٨ ، وأقره عاية أئمة الإسلام كالنووى وابن عبدالهادى والذهبى وابن حجر وغيرهم . وانظر: النكت على ابن الصلاح ١/٣١٤ ، وفتح المغيث ١/٤٠ .

مسألة رقم (٥) : سكوت أبى داود على الحديث ماذا يدل ؟

ذهب إلى أن سكوت أبى داود على الحديث فى سننه إنما يدل على صحته ، فقد قال فى ١/١١٤ : ان أبا داود روى حديث القلتين وسكت عنه ، فهو صحيح عنده على عادته فى ذلك أ. هـ قلت : قد اختلف العلماء فى سكوت أبى داود فى سننه على الحديث ، والراجح عندهم أنه على مراتب ، فمنه ما هو فى الصحيحين ، أو على شرط الصحة ، أو حسن لذاته ، أو حسن مع الاعتضاد ، أو هو ضعيف ، إلا أنه من رواية من لم يجمع على تركه ، وهذا ما قرره الذهبى فى السير ١٣ / ٢١٤ ، وابن حجر فى النكت ١ / ٤٣٥ ، والسخاوى فى الفتح ١/٩١ ، وغيرهم ، فاطلاق الزيلعى القول بالتصحيح قول متعقب عليه .

مسألة رقم (٦) : الاحتجاج بالحديث الحسن :

قال فى ١/٣٣٣ : الحديث الحسن يحتج به ، لا سيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعته .

وهذا هو قول ابن الصلاح ص ٣٥ ، وانظر : الباعث الحثيث ص ٣٧ ، وفتح المغيث ١ /٧٩ .

مسألة رقم (٧) : الاحتجاج بالحديث المرسل :

ذهب إلى أن المرسل إذا وجد له يوافقه فهو حجة بالاتفاق، ١/٣٥٣ .

وهذا قول لاخلاف عليه، انظر : المقدمة ص ٥٨، وفتح المغيث ١/١٦٢ .

مسألة رقم (٨) : حكم قبول رواية المدلس :

بين الزيلعى رحمه الله الضابط فى رواية المدلس، وأنها لا تقبل مالم يصرح بالسماع أو نحوه . فقد تعقب ابن الجوزى لرده حديث بقية بن الوليد بدعوى أنه مدلس، فقال فى ١/٤٨ : هذا فيه نظر، لأن بقية صرح فيه بالتحديث، والمدلس إذا صرح بالتحديث — وكان صدوقا — زالت تهمة التدليس، وبقية من هذا القبيل .

قلت : القيد الذى ذكره فى رواية المدلس صحيح معتبر، قال به جميع المحدثين، كابن الصلاح وغيره، انظر : المقدمة ص ٨٢ .

إلا أن هذا الحكم لا يسرى على جميع المدلسين، كبقية مثلا، فانه كان معروفا بتدليس يسمى تدليس التسوية، وهو أن يحذف راويا ضعيفا فى الأغلب — بين ثقتين، وقد وضح أبو أحمد الحاكم حاله، فقال كما فى التهذيب ١/٤٧٧ : ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعى والزبيدى وعبيد الله العمرى أحاديث شبيهة بالموضوعة، أخذها عن محمد بن عبد الرحمن، ويوسف بن السفر، وغيرهما من الضعفاء ويسقطهم من الوسط ويرويها عمن حدثوه بها عنهم ... إلخ . ولأجل هذا فإنه لا تقبل أحاديث المدلسين تدليس تسوية إلا أن يصرحوا فيه بالسماع من أول الاسناد إلى آخره، لاحتمال أن يكون قد دلس فى الاسناد، وانظر : التقييد والايضاح للعراقى ص ٧٨، والنكت لابن حجر ١/٢٩٣ .

مسألة رقم ٩ : الإسناد المعنعن :

ذكر مذهب البخارى فى الأسناد المعنعن، وأنه يشترط فى الاتصال السماع ولو مرة، وأنه لا يكتفى بالمعاصرة، بخلاف مسلم الذى يعتبر التعاصر وإمكان السماع، مالم يقم دليل على خلافه، وقد أنكر مسلم رأى البخارى فى ذلك، انظر : ١/٤٥، و ٧٧، و ٣/٩٤، و ٤/٢٠٣

قلت : ومذهب البخارى أحوط، إلا أن رأى مسلم أسهل، وقد عمل به أكثر المحدثين، أنظر تفصيل المسألة فى : تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فى آخر كتاب الموقظة ص ١١٥، فقد تكلم عليه بما لامزيد عليه .

مسألة رقم ١٠ : المجهول وحكمه :

ذهب الزيلعى رحمه الله إلى أن الجهالة تزول برواية أثنين فصاعدا، وهذا ما يقال عليه مجهول العين، لكن لايحتج به مالم ينص أحد من العلماء المعتبرين على توثيقه . انظر ١/١٣٨، و٣٣٣، و ٢/١١١، و٣/٣٦٩، وقال فى ٤/٣٥٨ : أهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان رواية عدلا رجل واحد، وانفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك، حتى يوافقه عليه غيره .

قلت: وهذا هو رأى أكثر المحدثين كالخطيب البغدادى وابن الصلاح وابن حجر وغيرهم، أنظر : الكفاية ص ١٥٠، والمقدمة ص ١٢٢، وفتح المغيث ٢/٤٣

مسألة رقم ١١ : زيادة الثقة :

ذهب إلى أن زيادة الثقة تقبل فى بعض المواضع وترد فى أخرى ، وأن كل زيادة لها حكم يخصها ، ففى موضع يجزم بصحتها كأن يكون الراوى الذى رواها ثقة حافظ ثبت ، والذى يذكرها مثله ، أو دونه فى الثقة ، وفى موضع يغلب على الظن صحتها ، وفى أخرى يجزم بخطأ الزيادة ، وتارة يغلب على الظن خطأها . انظر ١/٣٣٦

كما ذهب أيضاً إلى أنه إن تعارض الوصل والإرسال من الثقات ، فإنه يقدم الوصل ، وكذلك إذا تعارض الرفع والوقف كان الحكم للرفع ، إذا كان الرافع ثقة ، والسبب فى ذلك كله أن الثقة أتى بزيادة ، وهى مقبولة ، انظر : ١/١٩ ، و ٧٤ ، و ٧٦

قلت : وهذا قول صحيح مشهور ، وقد ارتضاه أكثر المحدثين كالخطيب وابن الصلاح وابن عبد الهادى وابن حجر وغيرهم ، انظر : المقدمة ص ٩٢ ، وتنقيح التحقيق ١/٤٤ ، وفتح المغيث ١/١٩٩ ، و٢١٧

مسألة رقم ١٢ حكم الحديث المضطرب :

قال : الاضطراب فى السند والمتن مما يوجب ضعف الحديث ، لأنه مشعر بعدم ضبطه انظر قوله فى : ١/٣٥٤

قلت : وهذا هو قول ابن الصلاح فى المقدمة ص١٠٤ ، وأقره عليه العلماء ، انظر : الإرشاد للنووى ١/٢٥٣ ، وفتح المغيث ١/٢٨٠

مسألة رقم ١٣ : حكم الإحتجاج بالحديث الضعيف :

اعتمد القول المشهور فى الضعيف وأنه إذا تعددت طرقه فإنه يتقوى ، ما لم يكن الضعف شديداً ، فإن كثرة الطرق فى هذه الحالة لا تزيده إلا ضعفاً ، فقال فى ١/٣٥٩ : أحاديث الجهر بالبسملة ، وإن كثرت رواتها لكنها كلها ضعيفة ، وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه ، وهو حديث ضعيف؟ ! كحديث الطير ، وحديث الحاجم والمحجوم ، وحديث : من كنت مولاه فعلى مولاه ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً ، وإنما ترجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين .

قلت : وهذا قول جميع المحدثين ، بمن فيهم ابن الصلاح فى المقدمة ص٣٧ وانظر : فتح المغيث ١/٨٢

مسألة رقم ١٤ : منهج الدار قطنى فى سننه :

ذكر فائدة تتعلق بسنن الدار قطنى ، فقال فى ١/٣٤٥ ، ٣٦٠ : ملأ الدار قطنى كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعللة ، وفيه أحاديث لا توجد فى غيره .

وهذا القول نقله الزيلعى من ابن عبد الهادى فى الصارم المنكى ص ٣١ ، وهو قول حق لا لبس فيه ، فإن الدار قطنى لم يقصد جمع كتاب فى السنن فحسب ، وإنما كان همه جمع الأحاديث المعلة والمتكلم فيها من أحاديث الأحكام ، فهو كتاب علل ونقد ورواية ، وليس كتاب رواية مجردة ، وانظر كلام العلامة عبد الفتاح أبو غدة فى التعريف بسنن الدار قطنى .

* * *

هذه هى الفوائد التى التقطتها من نصب الراية والتى تتعلق بعلوم الحديث ، والتى برزت بعض آراء الزيلعى فى هذا العلم ، وقد استطاع الزيلعى أن يوظف هذه القواعد فى نقده على الرواة والأحاديث ، ولا شك أن هذا يدل على مهارة هذا الإمام ، ونضوج علمه ، واستيعابه لأقوال أهل الفن .

المبحث الثانى

أقواله فى جرح الرواة وتعديلهم

تكلم الزيلعى فى بعض الرواة بما يليق بحالهم جرحا وتعديلا من غير أن يعزو ذلك القول لأحد ، وإنما كان يصدر رأيه فى الراوى بعد دراسة لأقوال نقاد أئمة الجرح والتعديل ، ومن المعلوم أن أحكامهم فى الراوى كانت فى الغالب متفاوتة فكان الزيلعى يسبر أقوالهم ، ثم يحكم بما ينتهى إليه اجتهاده فى الراوى من غير إشارة إلى حكم من تقدم ، وكأنه يقرر بذلك الحكم النهائى الذى يراه أهلا له ، وصنيعه فى هذا كصنيع النووى وابن دقيق العيد والمزى وابن عبد الهادى والذهبى وابن كثير وابن حجر وغيرهم من علماء الحديث المتأخرين ممن كانوا يذكرون خلاصة رأيهم فى الراوى ليعتمده من يأتى بعدهم إن أراد الإكتفاء .

وقد استخرجت هؤلاء الرواة من نصب الراية ، ورتبتهم على حروف المعجم ، ووازنت حكمه على الراوى بكلام الحافظين : الذهبى فى الكاشف ، وفى كتاب المغنى فى الضعفاء ، وابن حجر فى التقريب للتدليل على المنزلة العلمية لهذا الإمام فى هذا الجانب ، وقبل أن نذكر الموازنة لابد من ذكر مصطلحاته التى أوردها فى تعديل الرواة وتجريحهم :

أما مصطلحات التوثيق والتضعيف التى أطلقها ، فهى مرتبة على الترتيب التالى :

المرتبة الأولى : وهى مرتبة التوثيق المطلق ، وينزل حديثهم منزلة الحديث الصحيح من الدرجات الأولى ، وغالبه فى الصحيحين أو أحدهما .

وإليك مصطلحاته فى هذه المرتبة :

إمام عدل ثقة ، أمير المؤمنين فى الحديث ، متفق على توثيقه ، مجمع على عدالته وثقته ، ثقة كبير ، عدل ، روى له الشيخان فى صحيحهما ، من رجال الصحيحين ، اتفق عليه البخارى ومسلم ، احتج به البخارى ومسلم ، مقبول بإجماع من الجماعة فى كتبهم .

المرتبة الثانية : وهى منزلة المرتبة الرابعة عند ابن حجر فى التقريب ، وينزل حديثهم منزلة الحسن لذاته .

ومصطلحاته فى هذه المرتبة : صدوق ، لا يعرف له مطعن ، وثقه جماعة ، مشهور روى له البخارى ، انفرد به مسلم .

المرتبة الثالثة : وهى مرتبة المردود الذى يتقوى ويصير حسنا إذا تعددت طرقه .

ومن ألفاظه فى هذه المرتبة : تكلم فيه ، ضعفه غير واحد ، فيه لين ، مختلف فيه ، فيه مقال ، فيه شىء ، له مناكير ، كثير الغرائب والمناكير ، فيه شىء ، لم يحتج به الشيخان ، لم يخرج له شىء فى الصحيح ، أعرض الشيخان عن حديثه أصلا ، استشهد به البخارى ، روى له مسلم مقرونا بغيره ، متكلم فيه ، ضعيف ، غير ثقة ، لا يحتج به ، لا يحتج به إذا انفرد ليس بحجة ، حديثه يصلح للمتابعات ، أكثر الناس على تضعيفه .

المرتبة الرابعة : وهي مرتبة المردود التي لاتصلح للمتابعات والشواهد .

ومن مصطلحات هذه المرتبة :مجمع على ضعفه ، ضعيف جدا ، أجمعوا على ترك الاحتجاج به ، اتفق الناس على ضعفه ،منكر الحديث ، متروك ، متروك باتفاقهم ، متهم ، معدود في الوضاعين ، وضاع ، كذاب ، كذاب دجال لايحل الاحتجاج به ، رمي بالرفض والكذب.

وبعد أن ذكرنا ألفاظه التي استعملها في توثيق الرواة وتضعيفهم نذكر الرواة الذين تكلم فيهم جرحا وتعديلا ، مرتبين على حروف المعجم ، مع الموازنة بين نقده ونقد الحافظين : الذهبي وابن حجر ،وهما ممن برز في هذا العلم كما هو معلوم :

اسم الراوي	قول الزيلعي في نصب الراية	قول الذهبي في الكاشف	قول ابن حجر في التقريب
ابراهيم بن اسماعيل بن مُجمّع بن جارية	ضعيف ، ١٢٥/٤	ضعفوه	ضعيف
ابراهيم بن بشار الرمادي	ثقة ، ٤٠٣/١ .	مكثر مُغرب	حافظ له أوهام
ابراهيم بن عثمان ابو شيبة	ضعفه غير واحد ، ٦٦/٢ .	تُرك حديثه	متروك الحديث
ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى الأسلمي	رُمي بالرفض والكذب ، ٣٥٧/١	————	متروك
ابراهيم بن مروان بن محمد الطاطري	صدوق ، ٤١٤/٤	ثقة	صدوق
ابراهيم بن مهاجر	ضعيف ، ٩٢/١	————	ضعيف
اسحاق بن عبدالله بن ابي فروة	- متروك باتفاقهم ٣٣٣/٣،٥٧/١. -متفق على تضعيفه ٣٥/٣ . -ضعيف ٤١٤/٣	تركوه	متروك

أسم الراوي	قول الزيلعي في نصب الراية	قول الذهبي في المغني
	بسببه ،٣٣٣/١	
سعيد بن عبدالجبار	متروك ،٤٥٤/٣	متروك
سهل بن عفان	ضعيف ،٤٤/١	ــــــــ
شرقي بن قُطامي	منكر الحديث ،١٣٠/٤	ضعفه زكريا الساجي
عبدالله بن زياد بن سمعان	كذاب ،وهو متهم بالكذب ، مجمع على ضعفه ،٣٤٠/١	تركوه
عبيدالله بن اسحاق الطلحي	ضعيف ،٣٣١/٢	قال أبو حاتم : ليس بالقوي
عمر بن حفص المكي	ضعيف ،٣٤٧/١	لايعرف
عمر بن مدرك	ضعيف ،٣٠٣/٣	ضعيف
عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب	وضاع ،٣٤٥/١	قال الدارقطني : متروك
اللجلاج الكندي	ضعيف ،٣٦٧/١	ــــــــ
محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي المعروف بابن أبي علي	تكلموا فيه وذكروا أنه يركب الاسناد ،٣٥٧/١	متهم
محمد بن الحسين ابو الفتح الأزدي	متكلم فيه ،٣٣٦/١	ــــــــ
محمد بن عبدالله بن المغفل	ليس من المشهورين بالرواية ، ولم يرو حديثا منكرا ليس له شاهد ولامتابع حتى يجرح بسببه ،٣٣٣/١	ــــــــ
يعقوب بن يوسف الضبي	ليس بمشهور ، وقد فتشت عنه في عدة كتب من الجرح والتعديل ، فلم أر له ذكرا أصلا ،٣٤٩/١	ــــــــ
يوسف بن السفر	فيه مقال ،٤١٤/٤	متروك

اسم الراوي	قول الزيلعي في نصب الراية	قول الذهبي في الكاشف	قول ابن حجر في التقريب
اسحاق بن محمد الفروي	ثقة ، أخرج له البخاري ٥٧/١	ــــــــ	صدوق كُف فساء حفظه
اسماعيل بن أمية القرشي الأموي	روى له الشيخان في صحيحهما	ثقة	ثقة ثبت
اسماعيل بن عياش	مختلف فيه ٢٦٢/٤	ــــــــ ــــــــ	صدوق في روايته عن أهل بلده مخلّط في غيرهم .
أصبغ بن زيد	مختلف فيه ٢٦٢/٤	صدوق	صدوق يُغرب
أوس بن عبدالله ابو الجوزاء الربعي	ثقة كبير ٢٥٧/١	ثقة	ثقة
أيمن بن نابل	تُكلم فيه ، ٣٤١/١	عابد فاضل	صدوق يهم
أيوب بن نجار	وثقه جماعة ، ٤/١	وثق	ثقة مدلس
بُديل بن ميسرة	مجمع على عدالته وثقته ، ٣٣٤/١ .	ثقة	ثقة
بُشير بن يسار	ثقة ،٣٩٨/٣	ــــــــ ــــــــ	ثقة فقيه
بقيّة بن الوليد	صدوق مدلس ، ٤٨/١	وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات	صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء
جابر بن يزيد الجُعفي	ضعيف ،٢٦٨/٢	وثقه شعبة فشذّ ، وتركه الحفاظ	ضعيف رافضي
جويبر بن سعيد	متروك ، ٦٠/٢ .	تركوه	ضعيف جدا .
حاجب بن سليمان	لايعرف فيه مطعن ، ٧٥/١ .	ثقة	صدوق يهم .
حاجب بن سويد	أخرج له الشيخان ،١٧٧/١.	ثقة	صدوق يهم
حارث بن عبدالله الأعور	لايحتج به ،٤٢٦/٢	شيعي لين	كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ،

اسم الراوي	قول الزيلعي في نصب الراية	قول الذهبي في الكاشف	قول ابن حجر في التقريب
يزيد بن عبدالله بن المغفل	ليس من المشهورين بالرواية ولم يرو حديثا منكرا ليس له شاهد ولامتابع حتى يجرح بسببه	———	صدوق
يعقوب بن عطاء بن رباح	فيه مقال، ١١٩/١	ضعيف	ضعيف
يونس بن يزيد الأيلي	ثقة، ٤١٥/٢	———	ثقة
يونس بن أبي يعفور العبدي	فيه مقال، ٣٤٩/١	———	صدوق يخطيء كثيرا

هؤلاء هم الرواة الذين تكلم فيهم الزيلعي وهو من رواة الكتب الستة أو أحدها، كما أنه ذكر بعض الرواة ممن ليس لهم رواية في الكتب الستة، وبالتالي فلا نجد لهم رأيا من الذهبي في الكاشف او ابن حجر في التقريب، ولأجل لهذا فقد عقدت مقارنة بينه وبين الذهبي في المغني في الضعفاء، ورتبتهم على حروف المعجم ايضا :

أسم الراوي	قول الزيلعي في نصب الراية	قول الذهبي في المغني
آدم بن فائد	ضعيف، ٨٣/٤	———
أحمد بن رشدين بن خثيم	متهم، ٣٤٨/١	———
أحمد بن عبدالله بن ميسرة	متروك، ٨/٤	متروك تالف متهم
أحمد بن عيسى بن عبدالله	كذاب، ٣٤٨/١	———
الحسن بن الحسين العرني	شيعي ضعيف، ٣٥٧/١	قال أبوحاتم:ليس بصدوق
حصين بن مخارق	ضعيف، ٩/٣،٣٥٥/١	قال الدارقطني: يضع الحديث
الحكم بن عبدالله بن سعد	كذاب دجال لايحل الاحتجاج به، ٣٣٤/١	متروك متهم
حماد بن محمد الحنفي	ضعيف، ٦٢/١	———
زياد بن عبدالله بن مغفل	ليس من المشهورين بالرواية ولم يرو حديثا منكرا ليس له شاهد ولامتابع حتى يجرح	———

بعد أن ذكرنا قول الزيلعي في الرواة نرى أنه قد استقل بالأحكام على الرجال جرحا وتعديلا، دون أن ينسب ذلك الحكم لأحد من النقاد السابقين، إلا أننا يجب أن نبين بأنه وإن لم يعزو نقده لأحد فأنه بالضرورة استفاد من أقوال السابقين، وذلك بسبر أحكامهم، وذكر خلاصة ما توصل إليه اجتهادهم في الراوي، ومثله في ذلك كمثل العلماء المتأخرين كالنووي وابن دقيق العيد والمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم، ويتبين من خلال الموازنة بين حكمه وحكم الذهبي وابن حجر أمامته في هذا العلم، فقد رأينا توافق حكمه في الغالب مع حكم الأمامين المذكورين بنسبة : ٨٠ — ٩٠٪، وأن المخالفة بينهما كانت يسيرة .

كما نلاحظ أن لم يحكم على بعض الرواة حكما نهائيا، وكأنه لم يترجح عنده حكم نهائي، فتركه معلقا، كقوله في سليمان بن موسى : مختلف فيه، ولم يحكم عليه الذهبي بشيء، بينما قال ابن حجر : صدوق في حديثه بعض اللين .

كما خالف ابن حجر في بعض الرواة، فقال في عبد السلام بن صالح : متروك، ووافقه الذهبي على حكمه فقال : واه شيعي متهم مع صلاحه، وقال ابن حجر : صدوق له مناكير .

وقال في عبيد الله بن حميد : ضعيف، وسكت عنه الذهبي فلم يذكر فيه شيء، وقال ابن حجر : متروك الحديث .

وبهذا يظهر بأن أحكام الزيلعي على الرواة جرحا وتعديلا إنما صدرت عن معرفه وخبرة تامة بهذا الفن، واطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل والموازنة بينها، وهو بهذا ينزل في مصاف الأئمة المتأخرين في علم الحديث .

* * *

المبحث الثالث

فى ذكر أئمة الجرح والتعديل الذين استشهد بأقوالهم فى النقد

هذا جمع لأئمة الجرح والتعديل الذين اعتمد على أقوالهم الأمام الزيلعى فى نصب الراية ، وقد رتبتهم على حسب سنى وفياتهم ، وذكرت موضعا واحدا لوروده فى الكتاب ، وفائدة هذا المبحث تكمن فى إعطاء فكرة عن أشهر علماء الجرح والتعديل ، ممن يرجع اليهم فى نقد الرواة ، من بداية القرن الثانى ، إلى القرن الثامن عهد الأمام الزيلعى ، وقد ذكر (٩٠) من العلماء المتكلمين فى الرجال ، وهو لا شك عدد يسير بالنسبة إلى النقاد الذين ذكرهم الإمام الذهبى فى تذكرة الحفاظ ، وفى كتابه ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ، فارجع اليهما إن أردت التفصيل .

١ — أبو بكر محمد بن سيرين البصرى (ت ١١٠) .
نقل منه نصا واحدا فى ١/٥ .

٢ — أبو بكر أيوب بن أبى تميمة السختيانى البصرى (ت ١٣١) .
نقل عنه فى ١/٣٤٥ .

٣ — الليث بن أبى سليم (ت ١٤٨)
نقل منه نصا واحدا فى ١/٣٤٥ .

٤ — أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الكوفى (ت ١٤٩) .
نقل منه نصين فى ٢/٣٣٣ ، و ٤/١٦٢ .

٥ — أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى (ت ١٥٠) .
نقل عنه فى ١/٣٤٤ .

٦ — محمد بن اسحاق بن يسار المدنى ثم البغدادى ، صاحب السيرة (ت ١٥١) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة البيهقى فى المعرفة ١/٢٦٧ .

٧ — أبو بسطام شعبة بن الحجاج العتكى الواسطى ثم البصرى (ت ١٦٠)
نقل عنه فى ١/١٠٧ ، كما نقل عنه بواسطة ابن عبد الهادى فى التنقيح ٤/٣٢٣ .

٨ — أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثورى الكوفى (ت ١٦١) .
نقل منه فى ١/٨١ ، كما نقل منه بواسطة البيهقى فى المعرفة ١/٢٠٠ ، و بواسطة ابن عبد الهادى فى التنقيح ٤/٢٦٥ .

٩ — أبو الصلت زائدة بن قدامة الكوفى (ت ١٦٠) .
نقل منه نصا واحدا فى ١/٣٤٥ .

١٠ — أبو اسماعيل حماد بن زيد بن درهم البصرى (ت ١٧٧) .
نقل منه نصا واحدا بواسطة ابن الجوزى فى التحقيق ٣/٢٠١ .

١١ — أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحى (ت ١٧٩) .
نقل عنه فى ١/٦٦ .

١٢ — أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزى (ت ١٨١) .
نقل منه بواسطة : ابن حبان ٣/١٥٠ ، ومن عبد الهادى فى التنقيح ٤/٣٣٩ .

١٣ — أبو سهل عباد بن العوام الواسطى (ت ١٨٥) .
نقل منه نصا واحدا بواسطة الإمام البخارى فى تاريخه ٣/٣٦٧ .

١٤ — عيسى بن يونس بن أبى اسحاق السبيعى (ت ١٨٧) .
نقل عنه نصا واحدا بواسطة : الدارقطنى ٤/٣٥٩ .

١٥ — أبو سفيان وكيع بن الجراح الرواسى الكوفى (ت ١٩٧) .
نقل منه نصا واحدا فى ١/٢٦٩ .

١٦ — أبو سعيد يحي بن سعيد القطان البصرى (ت ١٩٨) .

نقل عنه بواسطة : البخارى ١٣٠/٢ ، وابن حبان ١٥٠/٣ ، والبيهقى ٩٧/٤ .

١٧ — أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدى البصرى (ت ١٩٨) .

نقل عنه بواسطة : ابن حبان ١٥٠/٣ .

١٨ — أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفى (ت ٢٠١) .

نقل عنه نصا واحدا بواسطة ابن الجوزى فى التحقيق ٤٤٩/٣ .

١٩ — أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى (ت ٢٠٤) .

نقل عنه من مسنده ٥٢/١ ، كما نقل عنه بواسطة ابن عدى ٧/٣ ، ومن طريق البيهقى فى المعرفة ٤٣٦/٣ .

٢٠ — أبو خالد يزيد بن هارون الواسطى (ت ٢٠٦) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة ابن الجوزى فى التحقيق ٣٧٢/٢ .

٢١ — أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدى (ت ٢٠٧) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة البيهقى فى المعرفة ٢٦٧/١ .

٢٢ — أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى (ت ٢١٩) .

نقل منه نصا واحدا فى ثلاثة مواضع ، وهى بواسطة الترمذى عن البخارى عنه ١٠٠/١ ، و ٣٠٧ ، و ٢٠٤/٣ .

٢٣ — أبو عثمان عفان بن مسلم الصفار البصرى (ت ٢١٩) .

نقل منه نصا واحدا بواسطه الفلاس ٤٢٤/٢ .

٢٤ — محمد بن سعد بن منيع الزهرى (ت ٢٣٠) .

نقل من كتابه الطبقات الكبرى ٣٤٤/٣ .

٢٥ — أبو زكريا يحيى بن معين البغدادى (ت ٢٣٣) .

نقل أحكامه من : ابن عدى عنه ٧/٣ ، ومن البيهقى ٣٤٤/٣ ، ومن ابن دقيق العيد فى الامام ٣٦٦/٢ ، ومن ابن عبد الهادى ٢٥٤/١ .

٢٦ — أبو الحسن على بن عبد الله المدينى (ت ٢٣٤) .

إستفاد منه فى ٢٦٩/١ ، كما نقل بواسطة الإمام البخارى ١٣٠/٢

٢٧ — أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير (ت ٢٣٤) .

نقل منه فى ٣٨٠/٢

٢٨ — أبو عبد الله مصعب بن عبد الله الزبير الأسدى المدنى ، نزيل بغداد (ت ٢٣٦) .

وهو صاحب كتاب النسب ، نقل منه فى ٦٧/١

٢٩ — أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهوية المروزى ثم النيسابورى (ت ٢٣٨) .

نقل منه فى ١٣٤/٢

٣٠ — أبو عبدالله أحمد بن حنبل البغدادى (ت ٢٤١) .

نقل نقده من : البيهقى ٢٤٤/٣ ، ومن ابن دقيق العيد فى الإمام ٣٦٦/٢ ، ومن ابن عبد الهادى فى التنقيح ٣٨٦/٢ ، ومن الذهبى ٢١٤/٤

٣١ — أبو جعفر محمد بن عبدالله بن عمار الموصلى (ت ٢٤٢) .

نقل منه نصا واحدا فى ١٥٧/٤

٣٢ — أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقى ، المعروف بدحيم (ت ٢٤٥) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة الذهبى ٣٥٢/٤

٣٣ — أبو جعفر أحمد بن صالح الطبرى ثم المصرى (ت ٢٤٨) .

نقل منه فى ٢٨٩/٣

٣٤ — أبو على الحسين بن على بن يزيد الكرابيسى البغدادى (ت ٢٤٨).

نقل منه من كتابه : الكنى ٤١/٤

٣٥ — أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدى الجوزجانى (ت ٢٤٩).

نقل عن ابن عدى عنه ٢٠٢/٤

٣٦ — أبو حفص عمرو بن على بن بحر الفلاس البصرى (ت ٢٤٩) .

نقل عنه فى ٣٠٤/١ ، كما عنه بواسطة ابن الجوزى فى الموضوعات ١٤٠/٢

٣٧ — أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦) .

نقل من تاريخه ٢٧١/١ ، كما نقل عن ابن عبد الهادى فى التنقيح عنه من كتاب الضعفاء ٣٣٧/٤

٣٨ — أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلى (ت ٢٥٨) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة البيهقى ٢٥٩/١

٣٩ — أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (ت ٢٦١) .

نقل منه : من مقدمة صحيحه ٣٨٦/٢ ، ومن كتاب الكنى ٤١/٤ ، ومن كتاب التمييز ١٤/٣

٤٠ — أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى (ت ٢٦١) .

وهو صاحب كتاب الثقات ، نقل منه فى ١٦٥/١

٤١ — أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسى البصرى ت (٢٦٢) .

صاحب المسند الكبير المعلل ، نقل منه فى ١٦٥/١

٤٢ — أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى (ت ٢٦٤) .

نقل منه فى ٣٥٠/٣ ، ونقل عن ابن دقيق العيد فى الإمام عنه ٣٦٦/٢

٤٣ — أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٥) ، صاحب السنن وغيرها .

نقل منه فى ٢٩٩/١

٤٤ — أبو حاتم محمد بن إدريس الرازى (ت ٢٧٧) .

نقل عنه فى ١٨٠/٣ ، ونقل عن ابن دقيق العيد فى الإمام عنه ٣٦٦/٢

٤٥ — أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوى الفارسى (ت ٢٧٧) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة البيهقى فى المعرفة ١٥٧/٤

٤٦ — أبو عيسى محمد بن سورة الترمذى (ت ٢٧٩) .

نقل منه من السنن ١٠٠/١ ، ومن العلل الكبير ٣١١/٣

٤٧ — عثمان بن سعيد الدارمى (ت ٢٨٠) .

نقل منه فى ٤٠٦/١

٤٨ — أبو الحسن على بن الحسين بن الجنيد النخعى الرازى (ت ٢٩١) .

نقل منه نصا واحدا فى ١٧٧/٢

٤٩ — أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى البزار (ت ٢٩٢) .

نقل من مسنده ٣٤٧/١ ، كما نقل عن ابن القطان عنه ١٧٩/١

٥٠ — أبو على صالح بن محمد البغدادى نزيل بخارى ، المشهور بصالح جزرة (ت ٢٩٣) .

نقل منه نصا واحدا فى ٣٥١/١

٥١ — أبو جعفر محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمى ، المعروف بمطين (ت ٢٩٧) .

نقل عنه بواسطة ابن الجوزى فى التحقيق ٢٤٢/١

٥٢ — أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب النسائى (ت ٣٠٣).
نقل منه فى ٤٢٧/١ ، ونقل من المنذرى فى مختصر سنن أبى داود عنه من كتاب الكنى ٤١/٤ ، كما نقل عن ابن عبد الهادى فى التنقيح عنه ٣٨٦/٢

٥٣ — أبو محمد عبدالله بن أحمد بن موسى الأهوازى (ت ٣٦) .
نقل عنه بواسطة ابن عدى ٣٦٧/٤

٥٤ — أبو محمد عبد الله بن على بن الجارود النيسابورى (ت ٣٠٧) .
نقل عنه بواسطة ابن القطان عنه ٣١٠/٣

٥٥ — أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجى (ت ٣٠٧) .
نقل عن من طريق القطان الفاسى ٩٢/١

٥٦ — أبو بشر محمد بن أحمد الدولابى (ت ٣١٠) ، صاحب كتاب الكنى والأسماء ، نقل منه الزيلعى فى ٤٢٧/١

٥٧ — أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى (ت٣١١) .
نقل منه نصا واحدا بواسطة البيهقى فى المعرفة ٢٦٧/١

٥٨ — أبو بكر محمدبن إبراهيم بن المنذر النيسابورى المكى (ت٣١٨).
نقل منه نصا واحدا فى ٣٧٥/٣

٥٩ — أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى (ت٣٢١) .
نقل منه من كتابه : شرح معانى الآثار ٤٣٣/١، ومن كتابه الرد على الكرابيسى ١٤١/١

٦٠ — أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلى المكى (ت ٣٢٢) :
نقل من كتابه الضعفاء ٩٣/٣

٦١ — أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابورى (ت٣٢٤) .

نقل منه نصا بواسطة الدارقطنى ٤٨٧/٢

٦٢ — أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧) .
نقل منه من كتابيه : الجرح والتعديل ٢١٧/١ ، ومن العلل ٢٤/٤

٦٣ — أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى المصرى الصدفى (ت ٣٤٧) .
نقل منه فى ١٧٢/٢ ، كما نقل من كتابه : تاريخ المصريين ٢٣٩/٣

٦٤ — أبو على الحسين بن على بن يزيد النيسابورى (ت ٣٤٩) .
نقل نقده من التنقيح لابن عبد الهادى ١١٦/٤ .

٦٥ — أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى (ت٣٥٣) .
نقل منه نصا واحدا من كتابه الصحابة ، ٤٠/٣ .

٦٦ — أبو حاتم محمد بن حبان البستى (ت٣٥٤) .
نقل أحكامه من الثقات ٣٥٨/٣ ، ومن الضعفاء ١١/٣ .
كما نقل من الذهبى عنه شيئا من أحكامه ٢٣٥/٣ .

٦٧ — أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (ت٣٦٠) ، نقل منه نقده من كتابيه : المعجم الكبير ٣٥٠/١ ، ومن الصغير ٣٣٩/٣ .

٦٨ — أبو أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى (ت٣٦٥) ، صاحب كتاب الكامل فى ضعفاء الرجال ، نقل عنه فى ٢٣٩/٤ .

٦٩ — أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدى (ت٣٧٤) ، وهو مؤلف كتاب الضعفاء ، نقل منه فى ٣٥٠/١ . كما نقل عن ابن الجوزى فى التحقيق عنه ٢٤٨/٤ .

٧٠ — أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى (ت ٣٨٥) .

نقل عنه من : العلل ١١٠/٢ ، ومن السنن ٣٢/١ ، ومن غرائب مالك ١١٠/٢ ، ومن المؤتلف والمختلف ٤٥٨/٣ .

كما نقل من شيخه الذهبى عنه ٢٣٥/٣ .

٧١ — أبو سليمان حمد بن إبراهيم الخطابى البستى (ت٣٨٨) .

استفاد منه فى ١٩٤/١ .

٧٢ — أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى ، المعروف بابن البيع ، والمشهور بالحاكم (ت٤٠٥) ، نقل عنه من ثلاثة من كتبه ، هى : المستدرك ٢٢٤/٤ ، والمدخل ٧٨/١ ، وكتاب مناقب الشافعى ٥٣/١ .

٧٣ — أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى (ت٤٠٩) .

نقل منه فى ٣٧٨/٢ .

٧٤ — أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى (ت٤٣٠) .

نقل منه كتابيه : معرفة الصحابة ١٧٣/١ ، ومن تاريخ أصبهان ٢١٤/٣ .

٧٥ — أبو محمد الحسن بن محمد الخلال البغدادى (ت٤٣٩) .

نقل منه نصا واحدا بواسطة تلميذه الخطيب البغدادى ، ٣٤٨/١ .

٧٦ — أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى الأندلسى القرطبى (ت٤٥٦) .

نقل منه فى ١٧٩/١ .

٧٧ — أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى (ت٤٥٨) .

استفاد الزيلعى من كتب البيهقى كثيرا ، فقد استفاد من : السنن الكبرى ٣٤٤/٢ ، ومن السنن الوسطى ٢٨٢/٣ ، ومن معرفة السنن والآثار

٣٤٤/٣ ، ومن الخلافيات ١٠٠/١ ، ومن دلائل النبوة ٢٥٤/٤ ، ومن مناقب الشافعى ١٥٦/٤ ، ومن شعب الإيمان ٣٨٣/٢ .

٧٨ — أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى (ت ٤٦٣) .

نقل من تاريخ بغداد ٦٢/٤ .

٧٩ — أبو عمر يوسف بن عبد البر النمرى الأندلسى القرطبى (ت٣٦٤) .

نقل منه فى ٢٥٨/١ ، كما نقل عنه من كتابه الاستيعاب ١٣٨/١ .

٨٠ — أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، ويعرف بابن القيسرانى (ت٥٠٧) .

نقل منه فى ١١٨/٤ .

٨١ — أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلى ، ويعرف بابن الخراط (ت٥٨١) .

نقل منه فى ٨/٤ .

٨٢ — أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ، الشهير بالسهيلى (ت٥٨١) .

نقل منه نصا واحدا من كتابه الروض الأنف ٣١١/٢ .

٨٣ — أبو الفرج عبد الرحمن بن على البغدادى ، الشهير بابن الجوزى (ت٥٩٧) .

نقل منه من أربعة من كتبه ، هى : التحقيق ، وقد استفاد منه كثيرا ٤٨٧/٢ ، ومن الضعفاء ٢٢١/١ ، ومن الموضوعات ٢٤٨/٤ ، ومن العلل المتناهية ٣٥/١ .

٨٤ — أبو الحسن على بن محمد الفاسى ، الشهير بابن القطان (ت٦٢٨) .

له كتاب الوهم والإيهام الواقعين فى كتاب الأحكام، أى الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلى .

٨٥ — أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى (ت٦٥٦) .

نقل منه من كتابه مختصر سنن أبى داود ٤٤٥/٣ .

٨٦ — أبو زكريا محى الدين يحيى بن شرف النووى الشافعى (ت٦٧٦)

نقل منه من كتابيه : شرح صحيح مسلم ٣١٤/١، ومن الخلاصة ٣٦٧/١.

٨٧ — أبو الفتح محمد بن على بن وهب القشيرى ، الشهير بابن دقيق العيد (ت٧٠٢) .

استفاد الزيلعى من كتابه الإمام كثيرا ، وهو فى شرح كتاب الإلمام فى أحاديث الأحكام ، ٧٧/٢ .

٨٨ — أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى الحنبلى (ت٧٤٤) .

نقل منه كثيرا من كتابه تنقيح التحقيق فى أحاديث التعليق ، انظر : ٢١٣/٣ .

٨٩ — أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت٧٤٨).

وهو شيخ الزيلعى ، وقد استفاد منه من الميزان ١٩٠/٤، ومن مختصر المستدرك ٣١١/٣ .

٩٠ — إسماعيل بن عمر بن كثير البصرى الأصل الدمشقى الشافعى (ت٧٧٤) ، وهو من أقران الزيلعى ، ومات بعده .

وقد نقل منه نصا من تفسيره ١٢٢/٣ .

هؤلاء هم الأئمة الذين اعتمد عليهم الإمام الزيلعى فى مادته فى الجرح والتعديل ، ولم يكن رحمه الله تعالى مجرد ناقل عنهم كما سبق ، وإنما كان

محصا لأقوالهم، ومميزا لآرائهم ، فقد ذكر مثلا أن يحيى بن سعيد القطان — وهو من أشهر علماء الجرح والتعديل — كان لا يرضى معاوية بن صالح، وقال أبو حاتم الرازى — وهو أيضا من الأئمة المعتبرين فى هذا العلم — لا يحتج به . فرد عليه بقوله فى ٤٣٩/٢ : وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح ، فإن يحيى شرطه شديد فى الرجال ، وكذلك قال : لو لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت إلا عن خمسة ، وقول أبى حاتم : لا يحتج به غير قادح أيضا ، فأنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه فى رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره .

وقال فى ٣٣٦/٢ وقد ذكر راويا وثقه النسائى وضعفه أبو الفتح الأزدى : ولا التفات إلى قول أبى الفتح الأزدى فيه : ضعيف، فأن الأزدى متكلم فيه ، والنسائى أعلم منه .

ويمكن لنا أن نقول فى ختام هذا البحث أن الإمام الزيلعى كان فى طبقة حفاظ الحديث ، فقد أظهر فى كتابه نصب الراية تبحرا فى الحديث ، وسعة اطلاع فى علومه ، وملكة نقدية لأسماء رجال الحديث ومتونه وطرقه ، بالإضافة إلى ما كان يتصف به من خلق علمى رفيع ، فلم يكن متعصبا لأهل مذهبه ، وبذلك أصبح كتابه مرجعا مهما فى تخريج أحاديث الأحكام ، رحم الله تعالى الإمام الزيلعى وجزاه خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ملخص البحث

يتناول هذا البحث منهج الإمام الزيلعى فى نصب الراية ، وتوضيح آرائه فى مصطلح الحديث ، وفى نقد الرجال .

وأهم ماكشفت عنه هذه الدراسة اعتدال الإمام الزيلعى فى النقد وعدم تعصبه ، وسعة اطلاعه على أقوال أئمة الجرح والتعديل ، والمقدرة القائمة على الموازنة بين أقوالهم ، وخصوصا للراو المختلف فيه ، وقد جاء نقده متوافقا تقريبا مع نقد الحافظين : الذهبى ، وابن حجر ، وهما من أبرز أئمة الحديث المتأخرين ، مما يدل على إمامته وتبحره فى علوم الحديث ونقد الرجال .

مراجع البحث

— الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث ، للشيخ أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

— تقريب التهذيب ، لابن حجر ، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد الباكستانى ، دار العاصمة بالرياض .

— التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، للعراقى ، دار الحديث القاهرة .

— تنقيح التحقيق فى أحاديث التعليق ، لابن عبد الهادى ، تحقيق الدكتور عامر حسن صبرى ، المكتبة الحديثة بالعين . ١٩٨٩ .

— تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، دار صادر ، بيروت .

— الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

— السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، للدكتور مصطفى السباعى ، المكتب الإسلامى ، بيروت .

— الصارم المنكى فى الرد على السبكى ، لابن عبد الهادى ، تصحيح إسماعيل الأنصارى ، الرياض .

— الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ، للتميمى ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو ، القاهرة .

— فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للسخاوى ، المكتبة السلفية بالهند ، ١٩٨٧ .

— الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة ، للذهبى ،تحقيق الشيخ محمد عوامة ، دار القبلة فى جدة .

— الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ، بيروت .

— المغنى فى الضعفاء ، للذهبى ، تحقيق الدكتور نور الدين عتر .

— مقدمة ابن الصلاح ، مع التقييد والإيضاح .

— الموقظة فى علم الحديث ، للذهبى ، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، حلب .

— نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية ، للزيلعى ، نشر المكتبة الإسلامية ، الطبعة الثانية .

— النكت على ابن الصلاح ، لابن حجر ، تحقيق الدكتور ربيع بن هادى ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

الباحث

— د . عامر حسن صبرى .

— من مواليد بغداد / العراق ، سنة ١٩٥٧

— حاصل على الإجازة (الليسانس) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، سنة ١٩٧٩

— وعلى الماجستير فى الكتاب والسنة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، سنة ١٩٨٣

— وعلى الدكتوراه فى الكتاب والسنة من جامعة أم القرى ، سنة ١٩٨٦

— مدرسا فى جامعة الإمارات العربية المتحدة ، منذ سنة ١٩٨٦

— حصل على الترقية إلى أستاذ مساعد سنة ١٩٩٢

المؤلفات :

١ — زوائد عبد الله بن أحمد فى المسند ، طبع فى ١٩٨٩

٢ — معجم شيوخ الإمام أحمد فى المسند ، طبع سنة ١٩٩٢

٣ — الزيادات فى مسند الإمام أحمد ، طبع سنة ١٩٩٦

٤ — بحث ، بعنوان : خبر الآحاد بين القبول والرد ، نشر سنة ١٩٩٠

٥ — بحث ، بعنوان : مصادر جلال الدين السيوطى فى الدر المأثور فى التفسير بالمأثور ، نشر فى سنة ١٩٨٧

٦ — بحث ، بعنوان : جهود العلماء والباحثين فى خدمة مسند الإمام أحمد ، نشر فى سنة ١٩٩١

٧ — تحقيق كتاب : فضائل قضاء الحوائج ، للإمام النرسى (ت٥١٠) طبع سنة ١٩٩٣

٨ — تحقيق كتاب : أسامى شيوخ البخارى ، للإمام ابن عدى (ت ٣٦٠) ، طبع سنة ١٩٩٤ .

٩ — تحقيق كتاب : فضائل القرآن ، للإمام الرازى (ت ٤٥٤) ، طبع سنة ١٩٩٥

— وهناك بحوث وكتب أخرى .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة بقلم أ . د محيى الدين الصافى عميد الكلية	٣ — ٦
١) والكهانه الكهان بقلم أ . د . عبد المنعم السيد نجم	٩ — ٢٠
٢) الدين وأثره فى بناء الفرد والمجتمع بقلم الدكتور/ سامى عفيفى حجازى	٢١ — ٨٠
٣) القصاب الكوجى وكتابه « نكت القرآن » بقلم الدكتور/ داود آيدوز	٨١ — ١١٦
٤) منهج القرآن فى مجادلة الخصم بقلم الدكتور/ جمال سعد محمود جمعه	١١٧ — ١٩٤
٥) مسألة المصدر الحق للتصوف الإسلامى وتمحيص رأى المستشرقين فيها بقلم الدكتور/ الدسوقى عبد النبى الدسوقى	١٩٥ — ٢٣٣
٦) الأمانة فى ضوء القرآن الكريم بقلم الدكتور/ فتحى محمد محمد غريب	٢٣٥ — ٢٧٠
٧) موقف الصوفية من التكاليف الشرعية بقلم الدكتور/ محمد صلاح عبده محمد	٢٧١ — ٣٢٤
٨) المنهج الحديثى لدى الحافظ الزيلعى من خلال كتابه نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية إعداد الدكتور/ عامر حسن صبرى	٣٢٥ — ٣٦٢